

## مائة عام على استشهد "نسر الثورة" روزا لوكسمبورغ- الحلقة الخامسة

الدكتور صالح ياسر

### الشروط التاريخية للتراكم/ سجل مع مخططات اعادة الانتاج الماركسية

في القسم الثاني من "التراكم" صاغت روزا لوكسمبورغ موضوعاً تقول بأن قضية التراكم، وإمكانيات تحقيق فائض القيمة، لم يتم حلها من طرف ماركس، ولا من طرف من جاء بعده – أي الماركسيين الروس في سجلاتهم مع "الشعبيين". ولهذا ظلت هذه القضية تنظر من يقوم بحلها. ولهذا السبب، راودت مؤلفة "التراكم" فكرة ملخصها أن تقدم، في الجزء الثالث والموسوم "الشروط التاريخية للتراكم"، حلاً نظرياً لمشكلة تحقيق فائض القيمة. لهذا نراها تحاول جاهدة، في هذا الجزء، صياغة وتعليل المفاهيم النظرية، مستخلصة منها الإستنتاجات المطلوبة، بصدد قضية التطور اللاحق للرأسمالية وانهيارها.

وبمقاربة نماذج إعادة الإنتاج الموسع المصاغة من طرف ماركس مع التطور التاريخي الفعلي لإعادة الإنتاج هذه، تنشغل لوكسمبورغ، في الفصل الخامس والعشرين، بتناقضات نموذج إعادة الإنتاج الموسع (وما تزال هنا تطل على أرضية النظرية المجردة والنماذج المصاغة من طرف ماركس)، وتبحث في منطقتها وتعارضاتها الداخلية. تطرح هنا، وقبل كل شيء، العديد من الأسئلة المتعلقة بعلام التحليل المطروح من طرف (ماركس)، ومدى تطابق، أو عدم تطابق هذا، مع كامل نظريته.

وكما معلوم، تتمثل إحدى الأطروحات الماركسية انه في الإنتاج الرأسمالي يتم الاستحواذ على كل المنتج الإضافي، ووفقاً لذلك ليس هناك أية حدود (قيود) على التراكم الرأسمالي. وإذا كان الأمر كذلك في الواقع - تؤكد روزا لوكسمبورغ - فإن (توغان - بارانوفسكي) يكون على حق. غير أن المؤلفة، وفي عدة صفحات سابقة، أثبتت وبطريقة واضحة، أن (توغان - بارانوفسكي) قد زور الموضوعات الرئيسية لماركس (هنا على الأقل الرواية التوغانية للنماذج)، وهو الذي كان على ثقة بأن ماركس أراد، في الواقع، إثبات تطور التراكم بدون مشاكل، أي واحد من أهم العمليات التنموية للرأسمالية. تعتقد لوكسمبورغ بأن طابعا كهذا للنماذج ناجم عن أن ماركس استند على تجريد علمي رفيع، مفترضا رأسمالية صافية مؤلفة من رأسماليين وعمال فقط، وكذلك من فئات تعيش على دخول هاتين الطبقتين. وللبرهنة على حججها، تركزت روزا لوكسمبورغ الى العديد من إجابات ماركس. لن ندخل في تفاصيل كثيرة لا يتسع لها هذا المكان، ولكن سنركز على نقطة واحدة فقط نراها ضرورية، بهدف تبيان طريقة تأويل مؤلفة "التراكم".

في نظريات فائض القيمة، يصوغ ماركس المنطلقات الرئيسية لبحث التراكم قائلا: "سنعاين هنا فقط تلك الأشكال التي يتخذها رأس المال في مختلف مراحل تطوره. لن نحلل العلاقات الإجتماعية، التي تتم في إطارها عملية الإنتاج الفعلية، بل سنفترض أن البضاعة تباع وفقا لقيمتها. لن نبحت المنافسة بين رؤوس الأموال ولا النظام الإئتماني، ولا البنية الفعلية - المادية - للمجتمع، التي لا تتألف فقط من طبقة العمال وطبقة الرأسماليين الصناعيين الذي فيه لا يتساوى المنتجون والمستهلكون، فمقولة المنتجين أوسع

من مقولة المستهلكين. ولهذا فإن الطريقة التي ينفق فيها المستهلكون دخلهم وكذلك حجم هذا الدخل إنما يستحان تغيرات كبيرة في الحياة الاقتصادية، وبالأخص في عملية تداول وإعادة إنتاج رأس المال " <sup>1</sup>.  
يبين النص السابق أن ماركس حدد بوضوح أنه، وبسبب متطلبات البحث، يتجرد ( يتجاوز ) من البنية الفعلية للمجتمع. تتألف دخول أعضاء المجتمع جزئياً فقط من  $c + v + m$  أو أنها مشتقة من الدخل الأولية. تظهر كذلك دخول أخرى، ويعني الأخذ بها تعديل عملية إعادة إنتاج رأس المال. يبدو، إذن، كما لو أن لوكسمبورغ أرادت تبيان كيف أن هذه البنية الفعلية تعدل جيداً عملية التراكم، وينبغي أن تستند، في الواقع، على كلمات ماركس السابقة. لكنها، على العكس من ذلك، تتساجل معها، مبينة معناها الحقيقي. فراها تكتب هنا قائلة أن ماركس عندما تحدث عن " البنية الفعلية للمجتمع " فإنه أخذ بنظر الاعتبار فقط المستهلكين المشاركين في فائض القيمة والأجور، أي فقط تلك الشرائح المرتبطة بالمجموعات الأساسية للإنتاج الرأسمالي <sup>2</sup>.

هكذا، إذن، نلاحظ وجود خلاف بين تأكيد (ماركس) على أن هذه الدخول مشتقة من الدخول الأساسية، غير أنها تمثل، سوية مع دخول الرأسماليين والعمال، جزءاً فقط من الدخل الإجمالي للمجتمع، وبين تفسير روزا لوكسمبورغ القائل بأنها دخول واحدة. ولكن لا ينبغي أن تستخلص من هذا الاختلاف استنتاجات متعجلة تركز على جعله خلافاً جوهرياً. ففي واقع الأمر تقع تأملات روزا لوكسمبورغ وماركس على أصعدة مختلفة للتجريد العلمي، وعلى أصعدة مختلفة للإنتقال من المجرد إلى الملموس، ومن النموذج النظري إلى الواقع.

لقد بينت المخططات الماركسية لإعادة الإنتاج الاجتماعي، بطريقة صائبة، مشروعية تقسيم الإنتاج الاجتماعي إلى إنتاج وسائل الإنتاج وإنتاج وسائل الاستهلاك، كما بينت مشروعية دراسة الإنتاج الإجمالي السنوي وبحثه من وجهة نظر قيمته ومن وجهة نظر قيمته الإستعمالية، كما أنها بينت وبطريقة مقنعة أيضاً ضرورة وجود تناسبات محددة في الإنتاج. وإضافة لذلك فقد أصبحت هذه المخططات، فيما بعد، مصدراً محفزاً للعديد من الأبحاث حول شروط النمو الاقتصادي، وبالتالي برهنت على مشروعيتها وصوابها، في الممارسة العملية كذلك. غير أنه من جهة أخرى لا ينبغي أن نطلب من نماذج تجريدية أن تبين لنا المجري الملموس للتراكم في الرأسمالية ( رأسمالية المنافسة أو الإحتكار ) في فترة الإنتعاش أو الإنهيار، ومتطلبات كهذه وضعتها روزا لوكسمبورغ تجاه هذه النماذج.

لنتابع هذه القضية بتفصيل أكبر.

### تناقضات مخططات إعادة الإنتاج الموسع

تشير روزا لوكسمبورغ إلى أن المخطط الماركسي للتراكم لم يقدم الجواب على السؤال التالي :  
لمصلحة من تحدث إعادة الإنتاج الموسع في الواقع؟ يتعلق الأمر، بوضوح، بأن الإنتاج الرأسمالي يحقق، بذاته، مجموع فائض القيمة، ويستخدم الجزء المترسمل من هذا الفائض لاحتياجاته الخاصة. هذا هو ما فكر به ماركس عندما صاغ في الكتاب الأول من "الرأسمال" الشروط التالية للتراكم <sup>3</sup>:

- في البداية يخرج فائض القيمة الذي يتعرض للرسملة إلى العلن مباشرة على هيئة صيغة طبيعية للرأسمال.
- يحدث توسيع الإنتاج الرأسمالي فقط بمساعدة الوسائل الخاصة للإنتاج والمعيشة (المنتجة بالطريقة الرأسمالية).

<sup>1</sup> كارل ماركس، نظريات فائض القيمة، الجزء الثاني، وارشو 1963، ص 582.

<sup>2</sup> أنظر: روزا لوكسمبورغ، تراكم.....، مصدر سابق، ص 422.

<sup>3</sup> لمزيد من التفاصيل قارن: ك. ماركس، الرأسمال، الكتاب الأول. (في): الأعمال الكاملة، الجزء 23، وارشو 1968، ص 691 - 692.

- تكون مستويات التراكم، في كل مرة، محددة سلفاً عن طريق مستويات فائض القيمة ( التي تتعرض للرسملة)، ولا يمكن أن تكون أوسع لأن ذلك يعتمد على كمية وسائل الإنتاج والمعيشة التي تمثل هذه القيمة الفائضة، ولكنها في الوقت نفسه لا يمكن أن تكون أقل، إذ عندها الجزء من المنتج الإضافي لن يجد استخدامه. يمكن أن يتسبب الإنحراف الفعلي، صعوداً وهبوطاً، بتذبذبات دورية وأزمات، والتي يجب تجاوزها هنا، ولكن المنتج الإضافي المتعرض للرسملة والتراكم الفعلي يجب أن يمثلاً بعضهما البعض.
- نظراً لأن الرأسمالي هو الحائز أو المالك الوحيد لمجموع المنتج الفائض، ولهذا لا توجد أي حدود مقيدة لتراكم رأس المال.

ولهذا فإن **المخططات** الماركسية لإعادة الإنتاج الموسع **تتطابق** وهذه الشروط تماماً<sup>4</sup>. ليس هناك أدنى شك في أن ماركس أراد أن يعرض هنا عملية التراكم في مجتمع يتألف من رأسماليين وعمال فقط، في ظروف الهيمنة العامة لإسلوب الإنتاج الرأسمالي. وهنا تكتب لوكسمبورغ قائلة: "وفي إطار هذه الفرضيات فإن مخطط ماركس لا يمكن تفسيره بصيغة أخرى، إنه الإنتاج من أجل الإنتاج"<sup>5</sup>. من يحق، إذن، فائض القيمة المتنامي باستمرار؟ "المخططات" تجيب: الرأسماليون ذاتهم، وهم فقط. وماذا يفعل الرأسماليون بفائض القيمة المتنامية؟ تجيب "المخططات": إنهم يستعملونها لتوسيع الإنتاج. هكذا، إذن، هؤلاء هم الرأسماليون المهوسون بتوسيع الإنتاج بهدف تعظيم الربح كهدف نهائي لهم.

في الكتاب الثالث من "الرأسمال" عرض (ماركس) تصوره العام بصدد المجرى المتميز للتراكم الرأسمالي وذلك بشكل دقيق وواضح تماماً. وتستنتج مؤلفة "التراكم" من ذلك بأنه يكفي إلقاء نظرة سريعة على تصور (ماركس) هذا لكي يصل المرء إلى إستنتاج قوامه أن مخططات إعادة الإنتاج الموسع تتعارض (تتناقض) مع النظرية الماركسية<sup>6</sup>.

### المخططات ونمو إنتاجية العمل

في المخططات الماركسية لا يؤخذ بنظر الاعتبار، عموماً، إنتاجية العمل المتزايدة. ومثل هذا المنهج مسموح به إذا كان هدفه تبسيط التحليل. غير أنه وبموازاة تراكم رأس المال تحدث تغيرات في التكنولوجيا يتعين أخذها بنظر الاعتبار، فيما بعد، عند بحث الظروف الملموسة للتحقيق وإعادة إنتاج رأس المال الاجتماعي الإجمالي. بحسب محاجة (ماركس)، فإن نمو إنتاجية العمل يتجلى في أنه في ظروف التراكم المتنامي لا يمكن لها (أي الإنتاجية) ولمعدل فائض القيمة أن يثابتين، وهذا ما يفترضه المخطط. وبعبارة أكثر تبسيطاً فإن  $c$  في كلا القطاعين لا تنمو بشكل مطلق فقط، بل وكذلك بشكل نسبي، أي في علاقتها بـ  $V + m$  وكذلك في علاقتها بـ  $v$ ، كما ينمو في الوقت نفسه فائض القيمة. ومن المفيد التذكير بأن هذه التغيرات لا تحدث بالضرورة في كل عام، إذ أن التغيرات في التركيب العضوي لرأس المال ومعدل فائض القيمة يمكن أن تشمل سنوات مختلفة.

### المخططات ومراكمة الرأسمال النقدي

بحسب روزا لوكسمبورغ، تهمل (أو تتجاهل) المخططات الماركسية كذلك إنتاج وتركيم فائض القيمة في صيغة نقدية، على هيئة رأسمال يبحث عن توطين. وبالنسبة للرأسمال الفردي، يفترض (ماركس)

<sup>4</sup> وكذلك روزا لوكسمبورغ، **تراكم**....، مصدر سابق، ص 418 – 419.

<sup>5</sup> روزا لوكسمبورغ، المصدر السابق، ص 422.

<sup>6</sup> روزا لوكسمبورغ، **النقد المضاد**، مصدر سابق، ص 619.

أشكالا مرنة، نقدية لرأسمال. ولكن هذه الأشكال، من وجهة نظر رأس المال الإجمالي، لا تدخل عنده بالحسبان.

وإذا **إفترضنا** أن ذلك الجزء من فائض القيمة المتحقق يتخذ **صيغة نقدية** ويبحث عن توطين له، فإنه ينبثق على الفور سؤال قوامه: **من قام بشراء هذا الجزء بصيغته الطبيعية؟** فإذا إتخذ الجواب **الصيغة التالية**: لقد اشتراه ودفع ثمنه بالنقود رأسماليون آخرون، فإن ذلك يعني، أيضا، أن هذا الجزء قد تم **توظيفه** كذلك، أي استخدم في الإنتاج في إطار طبقة الرأسماليين. ولكن إذا ظل ذلك الجزء من فائض القيمة في أيدي مجموعة واحدة من الرأسماليين، فإن هذا يعني أن جزءاً مماثلاً من المنتج الإجمالي لن يتم تحقيقه - بصيغة مادية - على أيدي رأسماليين آخرين. وإذا كانت **مراكمة** الجزء المتحقق من فائض القيمة، عند البعض، تعني عدم إمكانية تحقيقها عند البعض الآخر، فإن **المسار الطبيعي** لإعادة الإنتاج والتراكم وبدون عوائق، كما معروض في مخططات **ماركس**، يتعرض للقطع. سنكون، في هذه الحالة، أمام أزمة ولكنها غير ناجمة عن فيض الإنتاج، بل عن السعي للتراكم (الرأسمال النقدي)، وهي ذات الأزمة التي تصورها (سيسمونيدي)، في حينه.

**تفرض** مخططات ماركس **إنبثاق** رأس مال نقدي باحث عن توطين، كما **تنفي** كذلك فكرة أن توسع الإنتاج الرأسمالي يمكن أن يحدث من خلال الطفرات. إنها **تفترض** فقط إمكانية التوسع الدائم لهذا الإنتاج، ومسعاها لإنتاج لا يتوقف لفائض القيمة القائم على تماثل تحقيقه ورسمته. ولنفس السبب فإن هذه المخططات **تفترض** أن التراكم يشمل في الوقت نفسه كلا القطاعين، أي مختلف فروع الإنتاج الرأسمالي. وهنا تعلق روزا لوكسمبورغ قائلة "إنه لمن المفروض توسيع التصريف عن طريق **الفقرات**، كما هو الأمر بالنسبة للتطور الإحادي الجانب (المنعزل) لمختلف فروع الإنتاج الرأسمالي، التي ستتجاوز تطور قطاعات أخرى" <sup>7</sup>. **تفترض** "المخططات"، إذن، أن حركة رأس المال الإجتماعي الإجمالي تظل في **تناقض** مع المجرى الفعلي للتطور الرأسمالي. يبين تاريخ تطور نمط الإنتاج الرأسمالي، للوهلة الأولى، **التوسع** الدوري لحجم الإنتاج عبر الفقرات من جهة، و**يتميز** كذلك بالتطور المتفاوت لمختلف فروع الإنتاج من جهة أخرى. ومن وجه نظر المخططات هذه فإن هاتين الخاصيتين غير مفهومين بشكل مطلق.

وأخيراً، **تعتقد** روزا لوكسمبورغ بأن "المخططات" تظل في **تناقض** مع تناول السيرورة الرأسمالية، ذلك التناول المصاغ من طرف ماركس في (الكتاب الثالث) من "الرأسمال". الفكرة الأساسية في هذا التناول تتمثل في **التناقض** الدائم بين القدرة اللامحدودة لتوسع القوى المنتجة ومحدودية توسع القوة الإستهلاكية للمجتمع في ظروف التوزيع (أي في ظل علاقات التوزيع الرأسمالية). يعرض ماركس تفصيلاً هذا التناقض، وبعد أن شخص أن إنتاج فائض القيمة يمثل **الهدف** المباشر و**المحرك** المقرر للإنتاج الرأسمالي، كتب قائلاً "إن ظروف الإستغلال وظروف التحقيق ليست متماثلة. هناك خلافات لا تتعلق بالزمان والمكان فقط، بل وكذلك بالجواهر ذاته" <sup>8</sup>.

وعند **مقارنة** هذا النص مع مخططات إعادة الإنتاج الموسع **سيتبين** أنهما ليسا متطابقين، كما تقول لوكسمبورغ. وبهذا الصدد كتبت قائلة "بحسب المخططات، لا يوجد هناك أي تناقض بين إنتاج فائض القيمة وتحقيقها، بل العكس هو الصحيح، حيث يلاحظ التماثل الدائم بينهما. يتجسد فائض القيمة، في البداية، بشكل طبيعي، محسوباً فقط لحاجات التراكم. في الوقت نفسه تتاح إمكانية تحقيقه فقط عبر مسعى الرأسماليين للتراكم..... تحقيق فائض القيمة ومراكمته يمثل هنا فقط جانبين للعملية ذاتها..... وهكذا فإنه بالنسبة لعملية الإنتاج، كما معروضة في المخططات، لا تحدد (لا تقرر) القوة الإستهلاكية للمجتمع

<sup>7</sup> المصدر السابق، ص 433.

<sup>8</sup> كارل ماركس، الرأسمال، الكتاب الثالث، الجزء الأول. (في): كارل ماركس، الأعمال الكاملة، الجزء 23، وارشو 1983، ص 370 - 371.

حدود الإنتاج. يحدث توسع الإنتاج من سنة لأخرى ألبا بغض النظر عما إذا كانت القوة الإستهلاكية للمجتمع قد خرجت عن أطار علاقات الإنتاج التنافسية " 9.

وبحسب التحليل الوارد في الكتاب الثالث من الرأسمال فإن " السوق يجب أن يتوسع ". ولكن السؤال هو: أي سوق يراد توسيعه؟ ماذا تعني " المناطق الخارجية للإنتاج " ؟. بالضد من تفسير (توغان – بارانوفسكي)، فإن الإستهلاك هنا هو المقصود بالنسبة لماركس. وفي الواقع فإن الإستهلاك هو الذي يجب أن يتوسع بشكل دائم.

وفي الوقت نفسه فإنه، وبحسب المخططات الماركسية لإعادة الإنتاج الموسع يكون السوق والإنتاج متماثلان. ولهذا فإن توسيعهما له محدد واحد هو حجم الرأسمال الإجتماعي. " ليس المقصود هنا ضرورة التوسيع الدائم (المستمر) للسوق خارج إطار إستهلاك الرأسماليين والعمال، وأن القدرة الإستهلاكية المحدودة للمجتمع لا تشكل أي عائق أمام مجرى الإنتاج وقدرته اللامحدودة على التوسع. المخططات تتيح في الواقع إمكانية الإزمات، ولكن فقط بسبب إنعدام تناسب الإنتاج، أي إنعدام الرقابة الإجتماعية على عملية الإنتاج. ولكن المخططات في الوقت ذاته ترفض التناقض الأساسي، العميق بين القدرة الإنتاجية للمجتمع الرأسمالي وقدرته الإستهلاكية، هذا التناقض الناجم في الواقع عن تراكم رأس المال والذي يجد الطريق لنفسه على هيئة أزمات دورية، يحفز رأس المال للتوسيع الدائم للسوق " 10.

و بحسب روزا لوكسمبرغ، فإن النتيجة العامة التي يمكن إستخلاصها من هذه المقاربة، هي التالية: إن المخططات الماركسية ليس في وضع يمكنها من تفسير عملية التراكم، التي تحصل في الواقع وتشق نفسها الطريق تاريخيا. والسؤال: ما هو سبب ذلك؟

### إعادة إنتاج رأس المال ووسطه

في كل أجزاء عمله الأهم " الرأسمال " يرتكز ماركس بوعي، في تحليله، الى الفرضية النظرية القائلة بهيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي وإخضاعه الأنماط الأخرى لمنطقه. ورغم أن الواقع يشير الى عدم وجود مجتمع رأسمالي مكتفي بحد ذاته ( الإكتفاء الذاتي )، غير أن مثل هذه الفرضية " مسموح بها باعتبارها أداة نظرية مساعدة هناك حيث لا تتغير ظروف المشكلة ذاتها، بل إنها تسهل عرضها بصيغة صافية " 11.

وهذا يتم على سبيل المثال عند تحليل إعادة الإنتاج البسيط لرأس المال الإجتماعي الإجمالي، وكذلك عند تحليل تراكم الرأسمال الفردي.

لقد طابق ماركس بين ظروف تراكم رأس المال الفردي وظروف رأس المال الإجتماعي، ولكن الأمر ليس كذلك في الواقع الفعلي، حيث الظروف مختلفة. غير أن روزا لوكسمبرغ تشدد، من جهة أخرى، على أن تحليل ماركس لإعادة الإنتاج البسيط وخاصة مجمل عملية الإنتاج الرأسمالية مع تناقضاتها الداخية وتطورها ( في الكتاب الثالث من الرأسمال ) يتضمن حلا تطبيقيا – عمليا – لمشكلة التراكم. وهذا يتطابق مع بقية أجزاء علم ماركس، وكذلك مع التجارب التاريخية والممارسة الفعلية للرأسمالية ذاتها، كما أنها تتيح إمكانية لتعزيز المخطط الماركسي ذاته بالقضايا الناقصة فيه. ولهذا فإن مخططات إعادة الإنتاج الموسع، إذا تم النظر إليها عن كئيب، تشير في مختلف تحديدها، الى العلاقات غير المشمولة بالتحليل، والتي تقع خارج إطار الإنتاج الرأسمالي والتراكم 12.

9 انظر: روزا لوكسمبرغ، تراكم...، مصدر سابق، ص 436 – 437.

10 انظر: روزا لوكسمبرغ، تراكم...، مصدر سابق، ص 438 – 439.

11 المصدر السابق، ص 441-442.

12 المصدر السابق، ص 444.

## المستهلكون ( المشترون ) غير الرأسماليين وتراكم رأس المال

بحسب روزا لوكسمبورغ، **تفتقد** المخططات الماركسية الى **عنصرين مهمين** لإعادة الإنتاج الموسع. **الأول** – المقرر – وهو **تحقيق** فائض القيمة، **والثاني** إيجاد العناصر المادية الملائمة والضرورية لتوسيع الإنتاج. ويمثل **تحقيق** فائض القيمة " إكسير الحياة " بالنسبة للتراكم الرأسمالي. وإذا أهملنا تماما، ولأجل التبسيط، المخصص الإستهلاكي للرأسماليين، فإن " **الشرط الأول** يتمثل بظهور مجموعة المشتريين ( المستهلكين) من خارج إطار المجتمع الرأسمالي. نقول : **المشتريين وليس المستهلكين**، ذلك لأن تحقيق فائض القيمة لا يتجاوز صيغته المادية. والأمر المقرر هنا هو أن فائض القيمة لا يتم تحقيقه من طرف العمال أو الرأسماليين بل فقط من قبل تلك الشرائح الإجتماعية ..... التي لا تنتج بطريقة رأسمالية " <sup>13</sup>.

إن **التناول الماركسي** لهذه القضية، القائم على **فرضية الإكتفاء الذاتي** وإنعزال الإنتاج الرأسمالي، قد إصطدم بقضية تحقيق فائض القيمة. ولكن إذا إفترضنا أن فائض القيمة سيتم تحقيقه خارج إطار الإنتاج الرأسمالي، فإنه يستخلص من ذلك بأن الصيغة المادية لفائض القيمة ليس لها إرتباط بحاجات الإنتاج الرأسمالي. إنها تتوافق وحاجات المجالات غير الرأسمالية، التي تتيح لها التحقيق.

ومن جهة أخرى، **يقوم** المخطط الماركسي للتراكم على **فرضية** أن مختلف وسائل الإنتاج والإستهلاك الضرورية يجب أن تكون منتجة بطريقة رأسمالية. مرة أخرى نحن أمام **تجريدة نظرية بعيدة المدى**. ولا شك أن الفرضية المذكورة أعلاه، بحسب روزا لوكسمبورغ، لا تتطابق مع الممارسة اليومية ولا مع تاريخ الرأسمال، بل ولا حتى مع الطابع المتميز لنمط الإنتاج هذا. وبحسب مقاربة لوكسمبورغ، فإنه في الواقع العملي يكون التراكم الرأسمالي، في عناصره المادية، مرتبط شديدا بالإرتباط بالأوساط غير الرأسمالية.

### ديالكتيك الحل

أدرك (سيسمونيدي) وتلامذته، بحدسهم، شروط وجود التراكم، غير أنهم **حصر**وا الصعوبات التي تواجه ذلك **بتحقيق** فائض القيمة فقط. وهنا يمكن القول بأن **حل** المشكلة، التي **تندلع** حولها سجالات واسعة منذ أكثر من مائة عام ونيف، يقع بين **إتجاهين** متطرفين : بين **التشاؤم البرجوازي الصغير** ممثلا بكل من (سيسمونيدي) و (فون كيرشمان) و (فورنتسوف) و (نيقولاي-أون)، الذين صرحوا بأن التراكم غير ممكن، وبين **التفاؤل البرجوازي** الذي يمثله كل من (ريكاردو) و (ساي) و (توغان بارانوفسكي). تشير روزا لوكسمبورغ هنا الى أن " **حل** المشكلة، بروح العلم الماركسي، يكمن في **التناقض الجدلي** القائم على أنه ومن أجل حدوث التراكم فلا بد من وجود تشكيلات إجتماعية غير رأسمالية، وأنه فقط من خلال **التبادل الدائم للمادة** مع هذه الأوساط يحدث التراكم، ويمكن أن يتطور بمقدار وجود هذه الأوساط " <sup>14</sup>.

لقد لعب مفهوم أسواق التصريف الداخلية والخارجية دورا مهما في **الخلاف** النظري حول مشكلة التراكم. وهنا يمكن **تدقيق** هذين المفهومين : **السوق الداخلي** يخلقه الإنتاج الرأسمالي ذاته بإعتباره **المستهلك** (المستلم) لتلك المنتجات والمجهز لعناصر الإنتاج المطلوبة. أما **السوق الخارجي** للرأسمال فتمثله **الأوساط الإجتماعية غير الرأسمالية المحيطة به**، والتي تمتص منتجاته من جهة، وتجهزه بعناصر الإنتاج وقوة العمل من جهة أخرى. وفي الإطار الداخلي، يتم في أحسن الأحوال تنقيد (التحويل الى نقد /ص.ي) أجزاء محددة فقط من قيمة المنتج الإجتماعي الإجمالي ( رأس المال الثابت المستهلك، رأس المال المتغير، والجزء المستهلك من فائض القيمة) في حين أن الجزء **المتبقي** من فائض القيمة ( المخصص للرسملة) فإنه يتوجب تحقيقه في السوق الخارجية.

<sup>13</sup> روزا لوكسمبورغ، **التراكم**...، مصدر سابق، ص 445.  
<sup>14</sup> أنظر: روزا لوكسمبورغ، **التراكم**...، مصدر سابق، ص 463.

تمثل **رسملة** فائض القيمة **الهدف** والقوة المحركة للإنتاج الرأسمالي، في حين يمثل **تجديد** رأس المال الثابت أساسه وشرطه الأولي ( المنطقي). وإرتباطا بالتطور العالمي للرأسمالية تصبح الرسملة ضرورية ، وفي نفس الوقت **تنمو** قاعدة رأس المال الثابت والمتغير، سواء بشكل مطلق أو في علاقتها بفائض القيمة. وفي هذا الصدد كتبت **لوكسمبورغ** قائلة : " ومن هنا الظاهرة المليئة بالتناقض، وهي أن البلدان الرأسمالية القديمة تمثل لبعضها البعض سوق تصريف متنامي، ومن جانب آخر فإنها تناهض بعضها البعض كمتنافسين، في العلاقة بالبلدان غير الرأسمالية. إن شروط رسملة فائض القيمة وشروط تجديد الرأسمال الإجمالي تتعارض مع بعضهما البعض، وهذا ليس سوى انعكاس لتناقضات قانون إنخفاض معدل الربح " <sup>15</sup>.

### الصراع بين الإقتصاد الطبيعي والإقتصاد السلعي

تظهر الرأسمالية وتتطور، تاريخيا، في وسط إجتماعي لا رأسمالي. من الضروري هنا أن نعيّن ثلاث مراحل : **صراع** الرأسمالية مع الإقتصاد الطبيعي، ثم **صراعها** مع الإقتصاد السلعي، ثم ما يرافق ذلك من **معركة تنافسية**، على الصعيد العالمي، حول بقية شروط التراكم.

**يحتاج** الرأسمال أشكال الإنتاج غير الرأسمالية، غير أنه ليس كل واحدة من هذه الأشكال تلائم تلك الإحتياجات. **يبحث** الرأسمال عن أسواق للتصريف وتحقيق فائض القيمة، وعن مصادر لوسائل الإنتاج والإحتياجات الضرورية من قوة العمل. ومن المؤكد أن رأس المال لن يحصل على أي شئ من القضايا السابقة إذا كانت أشكال الإنتاج غير الرأسمالية تعتمد على الإقتصاد الطبيعي. ولهذا فإن الرأسمالية **تخوض** معركتها دوما من أجل **تدمير** الإقتصاد الطبيعي. وفي هذا المجال فإن الأهداف الإقتصادية للرأسمالية عديدة وهي : **الإستحواذ** المباشر على قوى منتجة مهمة، " **تحرير** " قوة العمل وإجبار العمال على العمل لصالح الرأسمال، وإدخال الإقتصاد الطبيعي، وفصل الزراعة عن الحرف. وتاريخ التطور الفعلي للرأسمالية في أوربا يقدم صورة واضحة للطريق التي سلكته لتحقيق هذه الأهداف، ولن ندخل في تفاصيلها لأن الكتابات بصدها كثيرة ومتوفرة ويمكن العودة إليها <sup>16</sup>.

### تراكم رأس المال باعتباره سيرة تاريخية

من وجه النظر التاريخية، يعد **التراكم** بمثابة عملية (تغيير للمادة) بين نمط الإنتاج الرأسمالي وأنماط الإنتاج غير الرأسمالية. ولا يمكن القيام بعملية التراكم من دون أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية، تلك العملية القائمة على **تفكيك** تلك الأنماط و**صهرها**. وهكذا تعتقد روزا لوكسمبورغ أنه لا يمكن لعملية التراكم أن تحصل بدون التشكيلات ما قبل الرأسمالية، مثلما لا يمكن لتلك الأنماط أن تتواجد وتعيش، الى جانب النمط الرأسمالي. هكذا إذن يمكن تحقيق شروط تراكم رأس المال فقط عبر التدمير المتواصل لتلك الأنماط. ولهذا فإن اعتماد **ماركس**، في مخططاته لإعادة الإنتاج، على **فرضية** الهيمنة المطلقة للإنتاج الرأسمالي بإعتباره نمط الإنتاج الوحيد، إنما يلائم فقط " **النزوع التاريخي لعملية التراكم ونتيجتها النظرية** النهائية " <sup>17</sup>.

<sup>15</sup> المصدر السابق، ص 465.

<sup>16</sup> قارن على سبيل المثال لا الحصر : **الانتقال من الإقطاع الى الرأسمالية**، مجموعة دراسات لعدد من المفكرين، ترجمها وقدم لها **عصام الخفاجي**، دار ابن خلدون، بيروت 1982، الطبعة الثانية ؛ **هاري مجدوف**، **الإمبريالية من عصر الاستعمار حتى اليوم**، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1981 ؛ **أريك هويسباوم**، **عصر رأس المال**، ترجمة د.مصطفى كريم، دار الفارابي، بيروت 1986.

<sup>17</sup> روزا لوكسمبورغ، **تراكم**....، مصدر سابق، ص 528.

وطالما كان التراكم يتطور فإن المخططات الماركسية، بحسب روزا لوكسمبورغ، لا تلائم شروط التراكم المذكور. فالتراكم ليس فقط عملية داخلية بين فروع الإقتصاد الرأسمالي، بل إنه، وقبل كل شيء، عبارة عن علاقة بين الرأسمال والأوساط غير الرأسمالية، تلك العلاقة التي يمكن فيها لكل قطاع من قطاعي الإنتاج الكبيرين القيام جزئياً بالتراكم بمفرده، بغض النظر عن الآخر، وتنشأ عن ذلك علاقات معقدة. والفرق في الوتيرة وإتجاه مجرى التراكم في القطاعين، وإرتباطاتها المادية والقيمية مع أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالية، لا تتيح الإمكانية لصياغتها في معادلات وصيغ رياضية. وإذا أمكن تحقيق النتيجة النهائية - وهذا ليس سوى بنية نظرية صرفة - فإن تحقيق ورسملة فائض القيمة تغدو مهمة غير قابلة للحل. إن عدم إمكانية تحقيق التراكم تعني، من وجهة نظر الرأسمالية، عدم إمكانية التطور اللاحق للقوى المنتجة، وهو، بنفس المعنى، ضرورة تاريخية موضوعية لزوال الرأسمالية، بحسب لوكسمبورغ.

وفي تلك اللحظة التي تلائم فيها المخططات الماركسية لإعادة الإنتاج الموسع الواقع، فسيعني ذلك نهاية الرأسمالية. وينجم عن هذا أن هذه المخططات ليس سوى "صيغة نظرية لتلك اللحظة عندما تحقق سيطرة الرأسمالية سقفها النهائي، وهذه الصيغة، وبهذا المعنى، ليس سوى تجريد علمي فقط، مثلما هي المخططات الماركسية لإعادة الإنتاج البسيط، التي تعد بمثابة صيغة نظرية لنقطة الإنطلاق للإنتاج الرأسمالي. غير أنه فقط بين هذين التجريدين تتجسد سيطرة تراكم رأس المال وقوانينه " <sup>18</sup>.

### مرحلة الإمبريالية

تعرف روزا لوكسمبورغ الإمبريالية كما يلي : "الإمبريالية هي التعبير السياسي لعملية تراكم رأس المال في صراعه التنافسي من أجل الإستيلاء على تلك المناطق من الوسط غير الرأسمالي التي لم يتم الإستيلاء عليها لحد الآن" <sup>19</sup>. تظهر الإمبريالية طاقة كبيرة وتصبح أكثر إيذاء في نشاطاتها وتسلكاتها العدوانية ضد العالم غير الرأسمالي، كما تتفاقم وتحتدم التناقضات وتعارضات المصالح بين البلدان الرأسمالية المتنافسة. تشمل المرحلة الإمبريالية لتراكم رأس المال، أي مرحلة المنافسة العالمية لرأس المال، التصنيع والإلحاق الرأسمالي للقواعد القديمة لرأس المال، التي تم فيها تحقيق فائض القيمة الزائدة. وطرق النشاط المميزة في هذه المرحلة عديدة، ومن بينها القروض الخارجية، بناء سكك الحديد، الثورات والحروب <sup>20</sup>.

### حدود تراكم رأس المال

للتراكم الرأسمالي ككل، بإعتباره عملية تاريخية ملموسة، سياقان مختلفان. فمن جهة يحدث هذا التراكم في مكان خلق (إنتاج) فائض القيمة، في المعمل، في المنجم، في السوق السلعي. فالتراكم المبحوث من هذا الجانب، هو عملية إقتصادية صرفة، تتم مرحلتها الأهم بين الرأسمالي والعمل الأجير. غير أن هذه العملية، في هاتين المرحلتين، تجري في إطار التبادل السلعي فقط، تبادل المتعادلات. شكلياً، يسود هنا الإستقرار، الملكية والمساواة، ولكن يبدو ضرورياً التحليل العلمي الجدلي، كي يمكن أن نبرز كيف يتبلور قانون الملكية في الإستحواذ على العمل الأجير، والتبادل السلعي في الإستغلال وكذلك في الهيمنة التطبيقية. أما من الجانب الثاني فإن التراكم يحدث بين الرأسمال وأشكال الإنتاج غير الرأسمالية. هنا يكون الصعيد العالمي هو المكان الذي تشتغل فيه عملية تراكم رأس المال. هنا، في تراكم رأس المال، يسود نمط السياسة الكولونيالية، ونظام القروض الدولية، وسياسة حقول المصالح والحروب. وهنا يتجلى بلا قناع،

<sup>18</sup> أنظر: روزا لوكسمبورغ، تراكم...، مصدر سابق، ص 529.

<sup>19</sup> المصدر السابق، ص 565.

<sup>20</sup> المصدر السابق، ص 530؛ وحول هذا الموضوع انظر كذلك الدراسة الهامة: د. رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف. دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة (118)، الكويت/أكتوبر 1987؛ وكذلك: ف. ستانكيفج، تاريخ الفكر الإقتصادي، مطبعة الدولة الاقتصادية، وارشو 1987، باللغة البولندية.



وبشكل واضح ومباشر، في الإرغام والقهر والإستيلاء على ثروات الشعوب والبلدان الأخرى. هنا، وفي هذا المجال، يتم الكشف عن القوانين الصارمة للعملية الاقتصادية.

من المفيد الإشارة الى ان النظرية الليبرالية البرجوازية تناول هذا الجانب فقط من عملية التراكم : جانب أو حقل " المنافسة أو التنافس السلمي "، منجزات التكنولوجيا والتجارة السلعية. في حين أن الجانب الثاني – حقل نشاطات الإرغام الجارية من طرف رأس المال – انفصال ( تمايز ) رأس المال عن الحقل الاقتصادي يتم تناولها باعتبارها مظاهر عرضية وطارئة للسياسة الخارجية. بهذا الصدد كتبت روزا لوكسمبورغ ما يلي : " في الواقع، هنا الإرغام السياسي هو عبارة عن وسيلة مساعدة للعملية الاقتصادية. وكلا جانبي عملية تراكم رأس المال مرتبطان ببعضهما البعض بقوة من خلال شروط إعادة إنتاج رأس المال، ولاحقا يشكلان، سوياً، الطريق التاريخي الفعلي لهذه العملية " <sup>21</sup>.

ونظرا لأن تراكم رأس المال يتطلب وجود وسط غير رأسمالي – بحسب مؤلفة " التراكم " - ، في حين تدمر الرأسمالية هذا الوسط، ولذا يعد هذا الأمر، من الناحية الاقتصادية، بمثابة الحد التاريخي الطبيعي للرأسمال. يؤدي هذا الواقع الى إستنفاد هذا الوسط، وإرتباطا بذلك، الى عدم إمكانية التراكم لاحقا، وبالتالي عدم إمكانية إستمرار نظام الإنتاج الإجتماعي هذا. غير أنه من المحتمل جدا أن لا تحقق الرأسمالية هذا الحد ( أي لا تصل اليه ) وستصل الى نهايتها بوقت أبكر من هذا. ولهذا تعتقد روزا لوكسمبورغ بأن شروط التراكم، في مرحلة الأمبريالية، تتحول الى محددات لنهاية الرأسمال.

الإمبريالية هي، إذن، عبارة عن أداة لإطالة أمد وجود الرأسمال، والوسيلة الأنجع لوضع حد لهذا الظهور بأقصر طريق. وتتحول المرحلة الأخيرة للرأسمالية الى حزام للهزات والكوارث. هنا تشير الكاتبة الى أن " الرأسمالية هي أول شكل للإنتاج لا يستطيع الظهور بمفرده، بدون أشكال الإنتاج الأخرى.... وفي مرحلة معينة من تطورها لا يمكن لهذا التناقض أن يحل بدون إستخدام مبادئ الإشتراكية،..... التي هي في جوهرها نمطا عالميا،.....إنها لا تهدف الى التراكم بحد ذاته، بل لإشباع الحاجات المعيشية للناس العاملين من خلال تطور مختلف القوى المنتجة على صعيد عالمي " <sup>22</sup>.

وبعد قيامها بالدراسة النقدية للمخططات الماركسية لإعادة الإنتاج تنتقل لوكسمبورغ، في الفصل 26، الى صياغة وجهة نظرها. تلخص، في البداية، تصوراتها تجاه هذا الجزء الخاص من نظرية ماركس بما يلي <sup>23</sup> :

1. أن هذه المخططات ليست في وضع يمكنها من توضيح عملية التراكم ، التي تجري في الواقع وتفتح، تاريخياً، الطريق لنفسها؛
2. إن الافتراض بأن المجتمع يتألف من رأسماليين وعمال فقط لا يمكن إعتماده عند تحليل إعادة الإنتاج الموسع على صعيد كلي global، حيث في هذه الحالة فان الرأسماليين والعمال، وكذلك الذين يعيشون على حسابهم، لن يكونوا في وضع يتيح لهم تحقيق ذلك الجزء المتراكم من فائض القيمة؛
3. إن ظهور فئات إجتماعية أو مجتمعات، لا تنتج بطريقة رأسمالية، هو وحده فقط الذي يمكن من تحقيق هذا الجزء من فائض القيمة - تحويله الى نقد (ذهب)، وفي نفس الوقت إعادة الإنتاج الموسع؛
4. ولهذا لم ولن توجد " رأسمالية صافية " .

في الفصول 27، 28 و 29 تقوم مؤلفة " التراكم " بمقاربة نظريتها مع التطور الاقتصادي الفعلي للعالم آنذاك، مستفيدة من مادة ثرية من الدراسات بهذا الخصوص. ففي هذا المجال تعرض لوكسمبورغ لوحة تبين تبعات اندماج إقتصادات بلدان أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بالإقتصاد الرأسمالي. فمثلا

<sup>21</sup> روزا لوكسمبورغ، تراكم.....، المصدر السابق، ص 573.  
<sup>22</sup> أنظر: روزا لوكسمبورغ، التراكم...، مصدر سابق، ص 122.  
<sup>23</sup> المصدر السابق، ص 440.

تعرض **المثال الهندي** كنموذج للمعركة التي خاضها رأس المال لتدمير الإقتصاد الطبيعي في هذا البلد بهدف تسليعه ورسمته. وفي عرض شيق وبلغ الدلالة، تبين مؤلفة " التراكم " كيف حوّل المستعمرون الإنكليز بالقوة، وفي فترة قصيرة، المشاعة البدائية الى ملكيات زراعية كبيرة. كما تعرض **الكيفية** التي تم فيها تحويل ملايين الفلاحين الى كتلة هائلة من البشر التعساء. وبالمقارنة مع الغزاة السابقين ( الأفغان والمغول)، قام المستعمرون الإنكليز بتحطيم نظام الري الذي تبلور في هذه المنطقة عبر آلاف السنين. وكان من عواقب تلك السياسة التدمير الكامل للإقتصاد الفلاحي، والبؤس الجماهيري الواسع، وأزمات المجاعة الدورية. ففي سنتي 1865 – 1866 وفي مقاطعة واحدة فقط ( مقاطعة أوريسا) أدت المجاعة الى وفاة أكثر من مليون شخص. كانت تلك الرسالة " **التحريرية** " التي حملها الغزاة الأنكليز الى الهند آنذاك !

ولم يكن **مثال الهند** هو المثال الوحيد. ففي منطقة **أفريقيا** تعد **الجزائر** المثال الآخر على الدور الذي لعبته السياسة الكولونiale الفرنسية كذلك. لقد **اعتمد** إدخال " الحضارة " هنا على **تصفية** النظام الإقتصادي الجماعي، وما ترتب على ذلك من عواقب **تماثل** ما حدث في **الهند**، كما أشرنا أعلاه<sup>24</sup>. هنا تعرض **لوكسمبورغ**، بالتفصيل، عملية **طرد** الفلاحين الجزائريين من أراضيهم، والتي كانت تعد **المصدر** الرئيسي لحياتهم ومعيشتهم. أدت السياسة الضريبية التي إعتمدتها المتروبولات الى " **اجتذاب** " البلدان المستعمرة ( بفتح الميم ) الى الإقتصاد النقدي : كان من الضروري، وبأي ثمن، الحصول على النقود لكي يمكن تسديد الضرائب المطلوبة. وبهذه الطريقة تم بالإرغام تحويل الإقتصاد الطبيعي الى إقتصاد سلعي تمهيدا لرسمته.

وبحسب روزا **لوكسمبورغ**، تتمثل **الأهداف** الإقتصادية للرأسمالية المتقدمة في صراعها مع المجتمعات المستندة الى الإقتصاد الطبيعي والجماعي وملكية الأرض في البلدان الضعيفة التطور، في الجوانب التالية:

1. **الإستحواذ المباشر** على أهم الموارد والثروات الطبيعية والقوى المنتجة.
2. **تفكيك المشاعة** وتحويل أعضائها، من خلال **انتزاع** أراضيهم، الى أناس مرغمين على العمل الأجير ولصالح الرأسمال، و " **تحرير** " قوة العمل المحتملة من مختلف الروابط بالأرض.
3. **إدخال الإقتصاد السلعي** – النقدي، وإجبار أعضاء المشاعة التي يجري تفكيكها على الكفاح من أجل الحصول على النقود لتسديد الضرائب المطلوبة، بمختلف أنواعها.
4. **فصل الزراعة عن الحرف**، أي **تصفية** الحرف كمجالات ثانوية لعمل الفلاحين، وإجبار هؤلاء الأخيرين ( الفلاحين ) على شراء ما يحتاجونه من سوق سلع الصناعة التحويلية، الأمر الذي يؤدي بهذه الطريقة الى توسيع سوق التصريف.

وطبيعي أن كل هذه **الأهداف** تدخل، مجتمعة، في إطار ما أسماه **(ماركس)** بـ " التراكم البدائي لرأس المال ". ولهذا فإن السياسة الكولونiale، بمجموعها، ليست سوى عبارة عن **تراكم أولي** يتم تحقيقه على صعيد العالم ككل. كما نذكر، وبحسب **لوكسمبورغ**، فإن **شرط** و**هدف** تطور السياسة الإقتصادية في البلدان المستعمرة كان يتمثل باجتذابها الى مجال التجارة العالمية. في حين أن تدمير الإقتصاد الطبيعي يخدم عملية إنتهاج الإقتصاد التبادلي ( السلعي). وطبيعي أن هذا النمط من العلاقات يتخذ، ظاهريا، طابعا سلميا وهادئا. ولكنه في الواقع يقوم على **الحروب الخفية** والمكشوفة، وعلى **الإرغام** و**الإبتزاز** و**العنف**، تلك **الأساليب** التي تمارس تحت راية التجارة الحرة<sup>25</sup>. و**كمثال** كلاسيكي على هذا النوع من العلاقات

<sup>24</sup> لمزيد من التفاصيل حول الدور الذي لعبه الاستعمار الفرنسي في الجزائر انظر: **د.عدي الهوارى، الإستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الإقتصادي الاجتماعي 1830-1960**. ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت 1983 ؛ كذلك: **د. عبد اللطيف بن أشنهو، تكوين التخلف في الجزائر. محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962**. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1979.

<sup>25</sup> قارن: روزا **لوكسمبورغ**، **تراكم** .....، مصدر سابق، ص 290 – 291.

التجارية، تعتمد **المؤلفة** تاريخ **تجارة الأفيون** مع الصين، حيث عشرات الحروب التي شنت بهدف فتح أسواق هذا البلد أمام هذه التجارة<sup>26</sup>.

في هذا الجزء من عملها الأهم "**التراكم**" تعرض **لوكسمبورغ** سيرورات **الانتقال** من إقتصاد طبيعي الى إقتصاد سلعي، مشيرة في الوقت نفسه الى أن هذه السيرورات لا تتم بطريقة تطويرية، تدرجية سلمية، بل عبر **إستخدام العنف والإرغام**. ولكن في الوقت نفسه، وبالضد من تصورات **السيسمونديين** و**الشعبيين**، رأت **المؤلفة** أن هذه السيرورات أدت الى **توسيع أسواق التصريف** بالنسبة للرأسمالية. فعندما **يهيمن** الإقتصاد السلعي الرأسمالي، **تسعى** الرأسمالية الى **إخضاع** المنتجين السلعيين الصغار، الذين تعرضوا للتدمير الإقتصادي بنتيجة هذه السيرورات، الى منطق عمليات الرسملة. وهنا تعرض **مؤلفة "التراكم"**، وبطريقة جذابة، مثال المزارعين الأمريكيين ومصانيرهم. ورغم أن الفترة التي كتبت عملها هذا تميزت بأن عملية إنهيار الفلاحين حدثت بشكل بطيء، فإن التطور الذي شهدته الفترة التالية قد أكد صحة موضوعاتها هذه.

**واستناداً** الى تحليلها لسيرورات **التحول** من الإقتصاد الطبيعي الى الإقتصاد السلعي وذلك في مختلف البلدان الرأسمالية المتطورة، **توصلت لوكسمبورغ** الى ما يلي: "**النتيجة العامة للصراع بين الرأسمالية والإنتاج السلعي البسيط هي التالية: الرأسمال ذاته يحتل مكان الإقتصاد السلعي البسيط، بعدما احتل الإقتصاد السلعي مكان الإقتصاد الطبيعي..... كما تتسم عملية التراكم بنزوع دائم نحو إحلال الإنتاج السلعي محل الإنتاج الطبيعي، والإنتاج الرأسمالي محل الإنتاج السلعي البسيط..... يقود ذلك كله الى الهيمنة المطلقة للإنتاج الرأسمالي في كل البلدان، كنمط وحيد للإنتاج**"<sup>27</sup>. غير أنه هنا – كما نتوقع **الكاتبة** – تبدأ الورطة "**حيث تتحقق النتيجة النهائية – ولكن الأمر يظل فقط بنية نظرية – يصبح التراكم غير ممكن: يصبح تحقيق ورسملة فائض القيمة غير محلول " ويعني ذلك " عدم إمكانية التطور اللاحق للقوى المنتجة، وكذلك انبثاق ضرورة موضوعية تاريخية لإنهيار الرأسمالية "**"<sup>28</sup>.

ومن الطبيعي الإشارة هنا الى أن **الإقتباسات** أعلاه تتضمن **جوانب ضعف وقوة**، من الناحيتين النظرية والتاريخية، لمعالجة روزا لوكسمبورغ لهذه القضايا. فقد **عرضت** تطور السياسة الكولونيالية للإمبريالية، وكذلك **صراع رأس المال الكبير ضد المنتجين السلعيين الصغار**. كما أنها **عرضت**، وبأمثلة محددة، **العواقب الفعلية للسياسة الكولونيالية في عدة بلدان**.

من المفيد التذكير أنه وفي الوقت الذي كتبت فيه روزا عملها "**التراكم**" سادت في أوساط الإشتراكيين الديمقراطيين **فكرة تدعو الى دعم** السياسة الكولونيالية للبرجوازية. فعلى سبيل المثال أشار **(كاوتسكي)**، آنذاك، الى أنه **يتعين** على البروليتاريا أن **تبقى** على دور المراقب المحايد تجاه السياسة الكولونيالية للبرجوازية والبلدان الغازية. إن ما **عرضته المؤلفة** في عملها هذا، وما قدمته من **نتائج**، تضمنت **العواقب الفعلية للسياسة الكولونيالية**، في العديد من البلدان المستعمرة ( بفتح الميم). لقد كان ذلك بمثابة وثيقة **إتهام** ضد الطابع البربري الرهيب واللاإنساني للتراكم الأولي لرأس المال، الذي تم على حساب حياة ومصانير عشرات الملايين من البشر، كما أنه كان بمثابة وثيقة **إتهام** ضد "الإنتهازيين" في الحركة العمالية آنذاك.

ومن جهة أخرى تعد **الفصول الثلاثة الاخيرة، 30 – 31 – 32**، والتي **تختم** بها روزا لوكسمبورغ عملها "**التراكم**" بمثابة **محاولة** كشفت فيها **الكيفية** التي كانت تقوم بها الرأسمالية فعلياً بإعادة الإنتاج الموسع في ظروف الإمبريالية، وكيف كانت تقوم بحل تناقضات تلك العملية، وكيف أن تلك التناقضات تولد أخرى أشد وأعمق. ففي هذه الفصول تحدثت **مؤلفة "التراكم"** عن **القروض الدولية وتصدير رأس**

<sup>26</sup> قارن المصدر السابق، ص 500.

<sup>27</sup> المصدر السابق، ص 527 – 528

<sup>28</sup> روزا لوكسمبورغ، **تراكم**....، المصدر السابق، ص 528

المال من البلدان الصناعية الى البلدان المتخلفة اقتصاديا، وما لعبه هذا التصدير من دور في تفكيك البنية الإقتصادية لبلدان المجموعة الأخيرة وإعادة دمجها في الإقتصاد الرأسمالي الدولي، كذيل تابع ومتخلف. وتبين روزا أن هذه العمليات الإقتصادية الصرفة، من الناحية الظاهرية، قد تم تحقيقها باللموس بقوة المدافع والبوارج الحربية، أي بوسائل العنف، مشيرة الى دور الدولة الرأسمالية ومؤسساتها، في هذه العملية. وفي هذا الجزء من عملها عرضت مؤلفة " التراكم " أمثلة ملموسة للدور الذي لعبه تصدير رأس المال الى بلدان محددة مثل تركيا و مصر. وهنا شرحت بالتفصيل مأساة القروض الخارجية التي عقدها الخديوي سعيد و كذلك الخديوي اسماعيل ودورها في فرض قيود التبعية النقدية والمالية والتجارية على مصر، والتي انتهت باحتلال انجلترا لمصر عسكرياً عام 1882، بعد عشرين عاماً من المعاملات المالية للبنوك الأجنبية والمغامرين الاجانب. وانتهت روزا لوكسمبرغ الى أنه كان من بين نتائج هذه القروض تحطيم الاقتصاد الطبيعي الزراعي، وتوسيع نطاق المعاملات النقدية السلعية، وتشكيل بنية النظام النقدي فيما بعد لتسهيل عمليات نزع الفائض الاقتصادي وتحويله لاغراض تراكم رأس المال للعواصم الاستعمارية<sup>29</sup>.

### ملاحظات ختامية حول الجزء الثالث

يسمح العرض الخاص بهذا الجزء، والذي قدمته خطوطه العريضة بتكثيف بالغ، بإستخلاص مجموعة من الملاحظات من بينها :

1. بدا أن المخططات الماركسية المصاغة في إطار فرضية " الرأسمالية الصافية " أصبحت ذريعة بيد " الماركسيين الشرعيين " الروس لتبرير العديد من أطروحاتهم، ومن بينها أن الإنتاج الرأسمالي يخلق بحد ذاته السوق الكامنة، وأن الإنتاج يمكن أن يتنامى، بغض النظر عن التوزيع اللامحدود في " الرأسمالية الصافية " يتوقف، كإمكانية فقط، على نتيجة الأزمات الناجمة عن إنعدام التناسبات. تعتقد روزا لوكسمبرغ أن هذه الموضوعات غير مقبولة، لأنها تعني خلود الرأسمالية، وتحويل الاشتراكية الى طوبى. ولكنها بمقابل ذلك كانت تعتقد بأن النتائج الفعلية لهذه العملية يمكن إستخلاصها من المخططات الماركسية، بإعتبارها بنية كونية/شاملة تتجرد عن الخاصية المميزة لعملية إعادة الإنتاج الموسع الرأسمالية. ومن هنا ضرورة الإشارة، بحسب لوكسمبورغ، الى أن المخططات هذه ليس في وضع يمكنها من فهم وتعليل قضية تراكم رأس المال ( المفهوم كقضية تحقيق). تحاول المؤلفة، في البداية، أن تبين بأنه لا يمكن لهذه النماذج أن تعطي أية خصائص لهذه العملية، وهو ما كان موضع إهتمام الماركسيين الروس المتمثل في: نمو التركيب العضوي للرأسمال الإجمالي، ونمو معدلات فائض القيمة. ولاشك أن إستكمال هذه المخططات بهذه الفرضيات تسبب حتماً بالإخلال بالتناسبات القيمة والمادية والعلاقات التبادلية الضرورية. في دراسته الجادة الموسومة : حول المضمون الحقيقي والقيم العلمية لنظرية تراكم رأس المال لروزا لوكسمبورغ، طرح البروفسور البولندي (يان جيفولسكي) وجه نظر قوامها أن مؤلفة " التراكم " حاولت، في البداية، أن تخفض مستوى تجريد مخططات إعادة الإنتاج الماركسية. ولتحقيق هذا الهدف أدخلت إليها فرضيتين جديدتين – نمو التركيب العضوي لرأس المال ومعدل فائض القيمة- وبنتيجة ذلك – إختلال التناسبات بين التركيب المادي والقيمي للمنتوج الإجتماعي – أدخلت روزا الى تلك النماذج إشكالية الصعوبات المميزة للتطور

<sup>29</sup> لمزيد من التفاصيل راجع الصفحات 555 ولاحقا من المصدر السابق ؛ كذلك: جون مارلو، تاريخ النهب الاستعماري لمصر، ترجمة عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1978.

الرأسمالي. غير أن روزا لم تكن مرتاحة للنتائج التي حصلت عليها، مما دفعها لمواصلة العمل لتعميق بحثها لهذه القضايا<sup>30</sup>.

2. لاحقاً، حاولت روزا لوكسمبورغ أن تبين أنه من غير الممكن أن يؤخذ كذلك بنظر الإعتبار، في المخططات، قضايا مثل تلك الخصائص النموذجية للسيرورة الفعلية لتراكم رأس المال، على سبيل المثال النمو اللامتوازن لمختلف الفروع والتوسع السريع لعموم الإنتاج ... الخ. وفي المخططات الماركسية لا يعثر المرء على أثر - تؤكد روزا لوكسمبورغ - لتلك الخاصية الأكثر أهمية لتراكم رأس المال، ونقصد بها: **التناقض بين القدرة اللامحدودة لتوسع قوى الإنتاج ومحدودية توسيع القدرة الإستهلاكية للمجتمع في الظروف الرأسمالية للتوزيع، وكذلك الأزمات التي تمثل تجلياً لها، إضافة الى التطلع الدائم الى توسيع الحقول الخارجية للإنتاج ( الأسواق الخارجية).** ويتخذ هذا التوسع، المميز للرأسمالية منذ سنوات، صيغ ( أشكال ) رأسمالية فجائية. تشكل الإمبريالية، إذن، وبدون شك خاصية متميزة لتراكم رأس المال، وأثراً لنشاط قوانينها، لكنها لا تعد تفسيراً، إذا أبقى على الفرضية الماركسية لتحليل " الرأسمالية الصافية ". لقد أكدت المؤلفة على هذه القضية في **(النقد المضاد)** على وجه الخصوص، وأستنتجت من هذا أن المخططات الماركسية ليست في وضع يمكنها من إستيعاب عملية تراكم رأس المال، كما يحدث في الواقع وتاريخياً.

3. لقد صاغ (ماركس) العديد من القوانين المتعلقة بالتراكم، وذلك في الجزء الأول من "الرأسمال" . كما بحث هذه العملية ( المقصود عملية التراكم ) بمجموعها في الجزء الثالث من كتابه الأهم هذا. وبحسب قناعة روزا لوكسمبورغ، كان (توغان بارانوفسكي) على حق حينما أشار الى وجود تناقض في بنى الكتاب الأول والكتاب الثالث " الرأسمال ". كان الإقرار بهذا التناقض ضرورياً بالنسبة لروزا لوكسمبورغ، ذلك لأنه بعد توصلها لاستنتاج يقول بعدم قدرة المخططات الماركسية على فهم مشكلة تراكم رأس المال، فإنها تكون قد صاغت، بهذه الطريقة، حلها الخاص لهذه المشكلة، هذا الحل المتناقض مع المخططات المصاغة " بروح ماركس تماماً "، ولكنه يبقى متطابقاً مع تحليله الإجمالي للرأسمالية.

4. وفي حلها الخاص هذا تكون روزا لوكسمبورغ قد تجاوزت الفرضية الماركسية " الرأسمالية الصافية "، وأدخلت " الوسط غير الرأسمالي " كشرط ضروري لتراكم رأس المال. وبحسب قناعتها فإن المشترين غير الرأسماليين يحلون المشكلة الرئيسية - وهي هنا تحقيق الجزء المتراكم من فائض القيمة- ، وكذلك قضية إيجاد عناصر مادية ملائمة لرأس مال جديد. ومن الطبيعي فإن الأجزاء المتبقية من المنتج الإجمالي لا يجب أن تتخذ مباشرة صيغة طبيعية ملائمة، بل يمكن الحصول عليها عن طريق التبادل. وبهذه الطريقة من البناء النظري المصاغ من طرف مؤلفة " التراكم " يمكن الإستنتاج بعدم تبعية توسيع رأس المال الى الأشكال الطبيعية للمنتج الإجمالي للمجتمع الرأسمالي. طبعاً هنا يحل الوسط غير الرأسمالي قضايا أخرى كذلك، لم يكن بالإمكان أن تُحل في إطار المخططات الماركسية لإعادة الإنتاج الموسع. في حين أن القضية التي تمت الإشارة إليها في المخططات - التناسبات القيمية والمادية في عملية التراكم - تظل ماثلة في التحليل، ولكنها تتعلق عندها بالنتيجة النهائية للإنتاج الرأسمالي والتبادل مع الوسط الذي يتيح التراكم الفعلي. وهذا الحل ( النظري ) الذي تم التوصل إليه يتطلب تعريفاً جديداً للسوق والتجارتين الداخلية والخارجية ( وهو ما لم تقم به روزا لوكسمبورغ )، وكذلك الإقرار بأن تراكم رأس المال عبارة عن عملية تجري داخل النظام الرأسمالي وخارجه، وتضم العلاقات بين الرأسمال والعمل وبين الرأسماليين ذاتهم، وفي نفس الوقت العلاقات بين النمط الرأسمالي

<sup>30</sup> انظر: يان جيفولسكي، حول المضمون الحقيقي والقيم العلمية لنظرية تراكم رأس المال لروزا لوكسمبورغ، " الإقتصادي " العدد 1/1970 (باللغة البولندية).

ووسطه. هذا التناول يسمح بالنظر الى تراكم رأس المال بشكل أوسع، على طريقة (سيسمونيدي) وليس (ريكاردو).

5. كما أن الحل الذي قدمته مؤلفة " **التراكم** " يبيّن **الطريق** التاريخي لتطور الرأسمالية، كسيرورة عاصفة، حيث ما تزال ماثلة للعيان أساليب التراكم البدائي لرأس المال وما تضمنته من تحطيم لمجتمعات كاملة عن طريق النهب والإرغام. وفي ضوء ذلك فإن **الإمبريالية** ليست ظاهرة غير متوقعة، عرضية، أو **إنحرافاً** عن التطور الرأسمالي الطبيعي. إنها على العكس من ذلك تماماً، هي **نتاج قوانين تراكم رأس المال**، وتمثل **المرحلة** التاريخية الثالثة لهذه العملية. غير أن **لوكسمبورغ**، وفي تحليلها للخصائص المميزة للإمبريالية، تعطي **إهتماماً** مغايراً لما يطرحه كل من **(هيلفيردنج) و (لينين)**. ففي النظرية المصاغة من طرفها يتصدر التوسع نحو المناطق غير الرأسمالية، والطرق المميزة لاستثمار رأس المال في هذه المناطق، مركز إهتمامها في المقام الأول.

6. **النتيجة الهامة** التي توصلت اليها لوكسمبورغ هو **حلها لقضية تراكم رأس المال**، وثقتها الكاملة **بانتهاء الرأسمالية**. إذ تؤكد هنا على أن **للإنهيار** مضمون اقتصادي، ذلك لأن رأس المال سيدمر، إن عاجلاً أم آجلاً، **الوسط غير الرأسمالي**، ولن يتمكن لاحقاً من التراكم ولا من تطوير القوى المنتجة. أما على الصعيد السياسي، سيؤدي الذهاب بعيداً، على هذا الطريق، الى **إحتدام التناحرات الطبقيّة وفوضى التصادم بين القوى السياسية والإقتصادية**، الأمر الذي يجب أن يؤدي الى **الثورة البروليتارية**. ومن هنا **تصبح** الإشتراكية – بحسب **روزا لوكسمبورغ** – **ضرورة تاريخية موضوعية**، ناجمة عن **إنعدام** الإمكانية الإقتصادية الموضوعية لبقاء الرأسمالية، عند مستوى معين من تطورها. إن **قراءة** هذه الأطروحة تبدو كما لو أنه بدلاً من الضحايا والصراع الطبقي، يمكن للبروليتاريا أن تنتظر لحظة **إنهيار** هذا النظام. ولكن **لوكسمبورغ**، وفي العديد من كتاباتها، لم تستخلص أبداً مثل هذا **الإستنتاج**. ولأنها تركز في تحليلها على الإرث الفكري والمعرفي للماركسية وروادها، فإنها كانت على وعي بتعاليم ماركس بهذا الخصوص، وهو الذي أشار الى أن أي نظام للإستغلال لا يختفي بحد ذاته، من داخله، بل يجب إزاحته. كما أنه، ومن جهة أخرى، أدت الهزات والكوارث التي تعرضت لها الرأسمالية، في مرحلتها الإمبريالية، الى **إحتدام الصراعات الطبقيّة**.

ويمكن تلخيص **نظرية تراكم رأس المال**، التي صاغتها **لوكسمبورغ** كما يلي:

1. **يتمثل الشرط الضروري** للتطور الديناميكي للرأسمالية في :

1-1. **ظهور** " محيط أو وسط غير رأسمالي "

1-2. **وجود مدخل** الى أسواق واسعة وجديدة للتصريف، أسواق للخامات، وكذلك ظهور **قوة عمل** كبيرة ورخيصة.

1-3. **تعتبر العسكرة** بمثابة وسيلة وأساس لتحقيق الشرطين الأول والثاني.

2. **تحقيق** الشروط المذكورة، في النقطة الأولى، **يجر** معه عواقب أو تبعات متنوعة :

1-2. أن الرأسمالية في سعيها الشمولي **totally** للربح **تدمر** البنى الإقتصادية والسياسية المحلية.

2-2. وفي الوقت نفسه **تدمر** الرأسمالية هذه " **الوسط غير الرأسمالي** " .

2-3. **تقود** المنافسة المطلقة للكونسرنات الصناعية الكبرى، في سعيها من أجل **الاستيلاء** على مناطق جديدة، الى **تعميق** الفوضى الإقتصادية.

2-4. **وبنتيجة** هذه المنافسة **تحتدم** وتتفاقم التناقضات الإقتصادية والاجتماعية وكذلك السياسية المولدة للحرب.

2-5. **تتزايد النفقات** على التسلح.

2-6. **تحدث** بلترة للجماهير.

3. ومن الملاحظات السابقة **تستخلص** روزا لوكسمبورغ **النتائج النهائية** التالية:
- 3-1. **يعد الطابع المعرقل** ( التدميري) لتلك الظواهر الموجودة في النقطة 2 بمثابة دليل أو مؤشر على اتجاهات تطور عموم التشكيلة الرأسمالية.
- 3-2. **انهيار** هذه التشكيلة يسبق الوقت الذي يسيطر فيه نمط الإنتاج الرأسمالي على العالم ككل.
- 3-3. **اسقاط** الرأسمالية يحدث عندما تدخل الى العمل التدميري **مطرقة الثورة** - أي الجماهير البروليتارية الواعية لدورها ومهامها.

إذا **اتفقنا** على أن **المحددات** أعلاه تتطابق نصاً وروحاً مع **نصوص** مؤلفة **"التراكم"**، فإنه يمكن أن **تنطرح** هنا **اشكالية** مهمة للتحقيق، تلك **الناشئة** بين موقفها وموقف **ماركس** في القضايا التفصيلية، وذلك فيما يتعلق **بالأطروحة** التي تتناول **مصادر** التناقضات الرأسمالية و**إمكانيات** حلها. كان **ماركس**، كما معلوم، قد **بيّن** أن **التناقض الأساسي** للتشكيلة الرأسمالية **يمثل تعبيراً** عن **الصراع** بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، بين القاعدة الاقتصادية والبناء الفوقي، ذلك **التناقض** القائم على **التأثير المعرقل** للثانية على الأولى<sup>31</sup>. وبعبارة أخرى فإن الرأسمالية، وفي مرحلة محددة من تطورها، **تخلق العوائق** أمام التقدم اللاحق في **حقل** الإنتاج. ولهذا فإن **إزالة** (تجاوز) هذه العوائق ممكن فقط بعد **الإطاحة** بالرأسمالية. عندما **بحث** **ماركس** تناقضات أسلوب الإنتاج الرأسمالي، ركّز انتباهه على **مشكلات** القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج في وحدتهما وتأثيرهما المتبادل وتناقضاتهما. ففي هذا **الحقل** الثاني للأبحاث نراه يهتم، قبل كل شيء، **بسياق Aspect** الملكية، أي **توزيع** الإنتاج الاجتماعي. وفي ضوء ذلك نراه **يثير** الانتباه، في الوقت نفسه، الى **الجانب الاقتصادي والقيمي Axiology** للقضية.

ومقابل ذلك نستطيع القول أن **أصالة** تناول قضية **تناقضات** الرأسمالية من طرف **لوكسمبورغ** تكمن في أنها **تعتمد** على **أفق بحثي** آخر، وليس كما يبدو مشابهاً للأفق البحثي الذي **أشغلت** به **ماركس**. ولتوضيح هذه النقطة لابد من التأكيد، قبل كل شيء، على أن مؤلفة **"التراكم"** لا تهمل أهمية وصحة التشخيصات الماركسية، بل على العكس من ذلك فإنها **ترتكز** إليها في عموم نشاطها المعرفي، ولكنها بالمقابل كانت **تعتقد** بأنه سيكون من المفيد **خفض** مستوى التجريدات. و**انطلاقاً** من نماذج **إعادة الإنتاج الماركسية**، تجعل روزا لوكسمبورغ من **حقلي الإنتاج والتبادل** موضوعاً لأبحاثها. **يقودها** تحليل هذين **الحقلين** الى **الاستنتاج**، بأن **التناقض الأساسي** في هذا المجال **يتمثل** بالصراع أو **النزاع Conflict** بين الاتجاه للتطوير اللامحدود للإنتاج من أجل الربح من جهة، والاتجاه الى **تدمير** الشروط الضرورية لتحقيق هذا الربح من جهة ثانية.

وفي اللوحة النموذجية **"المثلى"** للرأسمالية، عند **لوكسمبورغ**، نحن أمام **مواجهة/ تعارض** الرأسمالية في علاقتها **بالوسط غير الرأسمالي**. ولهذا **التعارض** طابع **جدلي** طبعاً. فمن جهة لا يمكن للرأسمالية أن **تتطور** من دون هذا **الوسط**، ولكنها من جهة أخرى لا يمكنها إلا أن **تدمره**. وبتدميرها **الوسط غير الرأسمالي** - طبعاً ليس بدون مقاومة من جهته - **توسع** حدود أسلوب الإنتاج الرأسمالي، وفي نفس الوقت **تفاقم** **النزاعات** و**التناقضات**، و**تخلق** **منتجين** جدد، و**توسع** **المنافسة**. إن **التعارض** بين هذين **النزوعين** الذي **يتراكم** و**يتعمق** بمرور الوقت، يمكن أن يؤدي الى **تصفية** عموم التشكيلة. وبحسب **لوكسمبورغ** يصبح ذلك ممكناً في تلك **اللحظة**، التي **يسيطر** فيها أسلوب الإنتاج الرأسمالي على مختلف مناطق الكرة الأرضية. ولكن هل يمكن أن **تحل** تلك **اللحظة**؟ **تتساءل** روزا لوكسمبورغ. **تجيب**، على الفور، **بالنفي** **مبينة** أن ذلك مجرد **خيال** نظري فقط، **والسبب** في ذلك أن **التراكم** ليس **سيرورة** اقتصادية فقط ولكنه **سيرورة** سياسية كذلك<sup>32</sup>. ولهذا فإن **الملاحظات** المطروحة من طرفها، **ارتباطاً** بنظرية **التراكم**، **مقبولة**

<sup>31</sup> قارن على وجه الخصوص : كارل ماركس، **فريدريك أنجلز**، **بيان الحزب الشيوعي**. دار التقدم، موسكو 1974 (باللغة العربية) ؛ كذلك: **المجلدات**، الجزء 4، وارشو 1962 (باللغة البولندية) ؛ كذلك **"الرأسمال"** **المجلد الأول**، **المجلد 3** الجزء الأول.

<sup>32</sup> أنظر: روزا لوكسمبورغ، **تراكم رأس المال**، مصدر سابق، ص 728.

جزئياً فقط. وبافتراض نموذج مثالي **ideal** فقط للرأسمالية، أي ذلك الذي يحدث فيه التطور من دون أية عوائق أو نزعات متناقضة، سيحدث انهيار آلي للرأسمالية. وبهذا المعنى فإن الاتهام المطروح ضد هذا الاستنتاج يمكن أن يكون مشروعاً، في حين أنه ليس مبرراً ذلك النقد الذي يؤكد على أن مؤلفة "التراكم" كانت مقتنعة بإمكانية فعلية لمثل هذا الانهيار الآلي للرأسمالية.

هناك مشكلة أخرى جديرة بالإشارة، ويتعلق الأمر بأهمية وموقع نظرية التراكم في أعمال روزا لوكسمبورغ. إن الاستنتاج حول أهمية النزعات التطورية المتعارضة للرأسمالية يمكن أن يطرح الاقتراض بأنها لاحظت أن هذه النزعات تعتبر الأهم بالنسبة لهذه التشكيلة. ويعني ذلك الانتقال إلى المرتبة الثانية للفرضيات الماركسية، غير أن هذه الفكرة خاطئة. فمن المعروف أن روزا لوكسمبورغ لا تشير، في أي من نصوصها، إلى أن التناقض المكتشف من طرفها والمرافق لمرحلة الرأسمالية - الإمبريالية، يعني رفض أطروحات أو تأكيدات ماركس في هذا المجال. ولم تبصر روزا لوكسمبورغ نفسها، في البداية، بأهمية اكتشافها، فقد اعتقدت إنها أكملت فقط ذلك الذي لم يستطع ماركس أن يطوره، لأسباب مختلفة. غير أن العاصفة السجالية التي أثارها عملها الأهم "تراكم رأس المال" قد غيرت هذا التقييم الذاتي، والذي وجد تعبيره في مساهمتها: **النقد المضاد Anti critic** التي سيجري الحديث عنها بالتفصيل في الحلقة التالية (السادسة) من هذه الدراسة. لهذا يمكن القول أن روزا لوكسمبورغ كانت على قناعة بأن التناقضات التي اكتشفها ماركس كانت ذات طابع عالمي **Universal**، في حين أن التناقضات المكتشفة من طرفها تتعلق بالإمبريالية فقط.